مركز الرأي الراشد للدراسات



عرض كتاب

الـزلزال

النظام العالمي بين الشعبوية والديمقراطية

المؤلف: أحمـد داود أوغلو

ترجمة: نور الدين العايدي

عرض الكتاب: د. عصام العزاوي

نشر وطباعة: دار هاشم للكتب والنشر

14 تشرين الأول 2026

مركز الرأي الراشد للدراسات

قراءة وعرض كتاب

عرض كتاب «الزلزال: النظام العالمي بين الشعبوية والديمقراطية»

الدكتور عصام العزاوي

مراجع

14 تشرين الأول 2026

مِنَ المَعْرِفَةِ ... إِلى الرُّشْدِ

بطاقة الإصدار

العنوان	**عرض كتاب «الزلزال: النظام العالمي بين الشعبوية والديمقراطية»**
الكاتب	الدكتور عصام العزاوي
الجهة	مركز الرأي الراشد للدراسات
نوع الإصدار	قراءة وعرض كتاب
الموضوع	السياسات العامة والحوكمة، العلاقات الإقليمية والدولية
تاريخ الإصدار	14 تشرين الأول 2026

عن المركز

منظمة عراقية غير حكومية متخصصة في الدراسات والبحوث والسياسات العامة والتنمية المستدامة.

تنويه

تعبّر الآراء الواردة في هذا الإصدار عن رأي كاتبها، ولا تمثّل بالضرورة رأي أو موقف المركز.

© 2026 مركز الرأي الراشد للدراسات · جميع الحقوق محفوظة · alraialrashid.org

عرض كتاب

الزلزال: النظام العالمي بين الشعبوية والديمقراطية

المؤلف : أحمد داود أوغلو | ترجمة : نور الدين العايدي

نشر وطباعة : دار هاشم للكتب والنشر/ ط1 ، 2025

عرض الكتاب: د.عصام العزاوي

المؤلف والكتاب

أحمد داود أوغلو أكاديمي وسياسي تركي، جمع في تجربته بين البحث والعمل العام. عمل مستشاراً للسياسة الخارجية، ثم شغل منصب وزير الخارجية ورئاسة الحكومة في تركيا، قبل أن يؤسس حزب المستقبل. وتنعكس هذه الخبرة المزدوجة في الكتاب؛ إذ يجمع بين قراءة نظرية للنظام الدولي ومتابعة عملية لتحولات السياسة الدولية.

صدر الكتاب بالتركية والإنكليزية عام 2020، ونُشرت طبعته العربية عن دار هاشم للكتب والنشر عام 2025، بترجمة نور الدين العايدي. ويقع في 433 صفحة، ويضم إطاراً نظرياً، وثمانية فصول موزعة على بابين، ثم خاتمة ومقابلة مع المفكر ريتشارد فولك.

مدخل إلى فكرة الكتاب

يستخدم داود أوغلو صورة «الزلزال» لشرح التحولات التي أصابت النظام العالمي. فالأزمات، في تصوره، لا تقع منفصلة؛ بل تخلّف ارتدادات متتابعة تتفاعل آثارها في السياسة والأمن والاقتصاد وبنية الدول والمؤسسات الدولية. ويطرح الكتاب سؤالاً مركزياً: كيف يمكن فهم هذه الارتدادات، وما شكل النظام الذي يمكن أن ينشأ بعدها؟

يربط المؤلف بين أربع محطات كبرى: تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991، والتحولات الأمنية بعد هجمات 11 أيلول 2001، والأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، والتحولات التي أعقبت الربيع العربي عام 2011. ويقرأها بوصفها زلازل جيوسياسية وأمنية واقتصادية وبنيوية أسهمت في إضعاف النظام العالمي ووسّعت دائرة عدم الاستقرار. وتكمن أهمية هذا الربط في أنه يضع الأحداث ضمن مسار تراكمي، بدلاً من تفسير كل أزمة بمعزل عن سابقاتها. ومن هنا يأتي تشبيه «الارتدادات»: فالأزمة الأولى قد تترك آثاراً تتجدد في أزمات لاحقة، وتكشف حدود المؤسسات القائمة في كل مرة.

ويعرض التمهيد أزمة القيم والقواعد الدولية باعتبارها جانباً مكملاً للأزمة البنيوية. فالقواعد المعلنة، ومنها حماية المدنيين وحقوق الإنسان، تتراجع فاعليتها عندما تُطبّق بمعايير مختلفة أو تعجز المؤسسات عن إلزام القوى المؤثرة بها. وتُناقش مقدمة الطبعة العربية الحرب على غزة بوصفها اختباراً لهذه الفجوة بين المبادئ المعلنة والممارسة الدولية، مع دعوة إلى مراجعة عربية وإسلامية لأسباب ضعف التأثير في النظام العالمي.

القضايا الناظمة في الكتاب

يميز الكتاب بين الأزمات العابرة و«الزلزال النظامي»: فالأزمة العابرة يمكن احتواؤها داخل القواعد القائمة، أما الزلزال النظامي فيكشف أن القواعد والمؤسسات نفسها لم تعد كافية لإدارة التحولات. ويشدد المدخل على أن النظام يتكون من قيم تحدد غايته، وقواعد تنظّم السلوك، وبنية مؤسسية تنفذ تلك القواعد. فإذا اختل عنصر واحد أمكن التعامل مع الخلل، أما إذا تآكلت العناصر معاً فتصبح الأزمة متصلة بالنظام كله.

ومن القضايا التي تتكرر في الفصول علاقة الحرية بالمسؤولية والعدالة. فالحوكمة الشاملة، كما يعرضها المؤلف، لا تتحقق بمجرد وجود مؤسسات أو انتخابات، بل تحتاج إلى مشاركة ومساواة وفرص عادلة، وإلى قواعد تطبق على الجميع. ويقابل هذا التصور أنماطاً إقصائية أو أحادية تحصر القرار في فئة محدودة، وتضعف ثقة الشعوب والمؤسسات بعضها ببعض. بهذا المعنى يربط الكتاب بين النقاش حول الديمقراطية ومشكلة النظام الدولي، ويجعل مشاركة المجتمعات جزءاً من الاستقرار.

كما يحذر المدخل من اختزال التحولات إلى منافسة بين القوى الكبرى وحدها؛ فالتغيرات التقنية والاقتصادية، وتبدل أنماط التواصل، والتحولات الاجتماعية تؤثر بدورها في بنية النظام.

لذلك يدعو المؤلف إلى فهم أوسع للأزمات يضم أبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والقيمية، وإلى تجاوز ردود الفعل القصيرة الأمد نحو إصلاح مؤسسي قادر على التعامل مع أسباب الاضطراب ونتائجه.

محاور الكتاب

يمهد الكتاب بإطار نظري ومنهجي يشرح مفهوم «الزلزال النظامي» وعلاقته بالتوتر بين الاستقرار والتغيير. ويناقش المؤلف كيف يمكن الجمع بين التفاؤل بإمكان الإصلاح والتشاؤم الذي تفرضه مؤشرات الأزمة، ثم يستخدم تشبيه الزلزال إطاراً لفهم تراكم الصدمات والارتدادات. بعد ذلك ينتظم الكتاب في بابين وثمانية فصول: أربعة لتشخيص الاختلالات، وأربعة لعرض تصور الحوكمة الشاملة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

ويكشف هذا التقسيم عن حركة الكتاب: يبدأ بتفسير نشوء النظام العالمي وتحولاته، ثم ينتقل إلى مواطن الهشاشة في الدولة والإقليم والمؤسسات الدولية، قبل أن يعرض مبادئ بديلة للحوكمة. ولذلك تتكامل الفصول بوصفها مساراً من التشخيص إلى الاستشراف، لا موضوعات منفصلة عن السؤال المركزي للكتاب.

الباب الأول: الزلزال النظامي وتحليل نتائج «اللا نظام» العالمي

الفصل الأول، «الأنظمة العالمية التقليدية والحديثة والعولمية»، يتتبع تطور النظام العالمي ومحطات تشكّله. ويعرض منظورات تاريخية تشمل الحروب الكبرى، ونشوء الدولة الوطنية، وتوازن القوى، والحرب الباردة، ثم العولمة والبحث عن نظام عالمي جديد. ويتوقف عند أثر الحروب والاتفاقات والمؤسسات في إعادة ترتيب العلاقات بين الدول، مبرزاً أن كل نظام عالمي يحمل في داخله عوامل استقراره ومصادر اضطرابه. ومن خلال هذه المحطات يهيئ الفصل لفهم أن النظام الدولي يتغير بفعل الأزمات وإعادة توزيع القوة، لا عبر مسار ثابت.

وتؤدي هذه الخلفية وظيفة تمهيدية في بنية الكتاب؛ فهي تضع القارئ أمام اختلاف النماذج التي حكمت العلاقات الدولية، وتبين أن النظام لا يقوم على القوة وحدها، بل يحتاج أيضاً إلى قواعد ومؤسسات وقبول من الأطراف. وعندما تتسع الفجوة بين هذه العناصر، يصبح الاستقرار هشاً حتى إن بدا النظام متماسكاً في الظاهر.

الفصل الثاني، «جذور اللا نظام العالمي»، يدرس الزلازل الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية والبنيوية، ويربطها بمحطات 1991 و2001 و2008 و2011. ويتناول كيف أسهم تفكك الاتحاد السوفياتي في تغيير ميزان القوة، وكيف أعادت التحولات الأمنية بعد 2001 ترتيب الأولويات، ثم كيف امتدت الأزمة الاقتصادية إلى بنية النظام العالمي، وأفضت تحولات 2011 إلى تداعيات سياسية وإقليمية واسعة. ويبيّن الفصل تداخل نتائج هذه التحولات في الدول والمجتمعات وقواعد العلاقات الدولية، لتنتج حالة مركبة من عدم الاستقرار.

ويركز هذا الفصل على التفاعل بين أسباب الأزمة ونتائجها: فالتنافس الدولي يتقاطع مع الأزمات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية، ولا تبقى تداعياته محصورة في المجال الذي بدأت فيه. وبذلك يشرح المؤلف كيف تحولت أحداث متباعدة زمنياً إلى حلقات ضمن مسار واحد، وكيف أن غياب المعالجة المشتركة يسمح بتراكم آثارها.

الفصل الثالث، «البنى الوطنية والإقليمية والدولية الهشة»، ينتقل بين مستويات الهشاشة الثلاثة: بنية الدولة الوطنية، والتوازنات الإقليمية، والمؤسسات الدولية. فعلى المستوى الوطني، يركز على قدرة الدولة ومؤسساتها على احتواء الانقسامات والصدمات؛ وعلى المستوى الإقليمي، يناقش أثر اختلال التوازنات وانتقال الأزمات بين الدول؛ أما دولياً فيبحث ضعف البنية المؤسسية وتراجع فاعلية الاستجابة المشتركة. ويبرز الفصل أن ضعف هذه المستويات يضاعف أثر الأزمات، لأن هشاشة الدولة تؤثر في الإقليم، فيما تحد هشاشة المؤسسات الدولية من فرص المعالجة الجماعية.

وتظهر أهمية هذا الربط في أن معالجة الخلل في مستوى واحد لا تكفي إذا بقيت المستويات الأخرى عاجزة. فالدولة تحتاج إلى محيط إقليمي أقل اضطراباً، كما تحتاج الأقاليم إلى مؤسسات دولية تساعد على التسوية وتطبيق القواعد. ومن ثمّ يقدم الفصل الهشاشة بوصفها شبكة مترابطة، لا مجموعة مشكلات منفصلة.

الفصل الرابع، «القوى الدولية وتوازن القوى متعدد الأقطاب»، يتناول تحولات أدوار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين. ويناقش الانكفاء الاستراتيجي الأميركي وشعار «أميركا أولاً»، وتساؤلات تماسك الاتحاد الأوروبي، ومحاولات روسيا استعادة موقع القوة، ثم العلاقة بين صعود الصين الاقتصادي ودورها العالمي. ولا يعرض الفصل هذه

القوى بمعزل عن بعضها، بل يقرأ تفاعلها في ضوء إعادة توزيع النفوذ وظهور مراكز قوة متعددة، وما يرافق ذلك من فرص للتعاون ومخاطر التنافس.

ويمهد هذا النقاش للانتقال إلى الباب الثاني: ففهم موازين القوة ضروري عند التفكير في أي إصلاح للنظام العالمي، لكنه لا يقدم وحده حلاً لمشكلة الشرعية أو المشاركة. لذلك ينتقل الكتاب من سؤال «كيف توزعت القوة؟» إلى سؤال «كيف يمكن تنظيمها ضمن قواعد أكثر شمولاً؟».

الباب الثاني: رؤية جديدة للحوكمة الشاملة

الفصل الخامس، «استشرافات مستقبلية وأسس نظام حوكمة جديد شامل»، ينقل الكتاب من التشخيص إلى بناء البديل. ويعرض خمسة مبادئ للحوكمة الشاملة: الاستيعاب، والاتساق الداخلي، وتعظيم المصالح، وتوظيف القوة، والمأسسة. والاستيعاب يعني توسيع المشاركة وعدم حصر القرار في قوى محدودة، فيما يشير الاتساق إلى انسجام عناصر النظام وسياساته. ويربط تعظيم المصالح بين المصالح الخاصة والمشتركة، بينما يتناول توظيف القوة والمأسسة كيفية ضبط النفوذ داخل قواعد ومؤسسات. ويبحث الفصل احتمالات مستقبلية متعددة، ويجعل من هذه المبادئ أساساً لنظام أقدر على إدارة الاختلافات والصدمات من دون الوقوع في الإقصاء أو التفكك.

وتتكامل هذه المبادئ في تصور المؤلف: فالمشاركة الواسعة تحتاج إلى قواعد منسجمة، والقواعد تحتاج إلى مؤسسات تنفذها، فيما يتطلب التعاون إدارة واقعية لمصالح الأطراف وموازين القوة. ولا يَعِد هذا التصور بإزالة الخلافات، بل يسعى إلى إيجاد آليات تمنع تحولها إلى صراع يهدد النظام كله.

الفصل السادس، «الحوكمة الوطنية الشاملة: من تهديد البقاء إلى الاستدامة»، يعالج عناصر بناء النظام الوطني بوصفها عناصر متكاملة. فيتناول المكوّن البشري وما يتصل بالهوية والانتماء الثقافي والسياسي، والمكوّن الجغرافي وأثره في موقع الدولة، ثم الشرعية القائمة على العدالة والتوازن بين الحرية والأمن. كما يناقش المكوّن الاقتصادي، ولا سيما عدالة توزيع الدخل والرفاه، والمكوّن المؤسسي الذي يضمن التماسك والاندماج. وتبرز أهمية هذا الفصل في ربطه الاستقرار الوطني بقدرة المؤسسات على صون التنوع وتحويله إلى مشاركة ضمن إطار وطني جامع.

ويؤكد هذا المنظور أن قوة الدولة لا تقاس بقدرتها على ضبط المجتمع فقط؛ بل بقدرتها على بناء الثقة والشرعية وتوفير فرص المشاركة والرفاه. ويجمع الفصل هذه الشروط في بنية واحدة، بحيث يسهم التوازن بين عناصرها في الانتقال من إدارة الأزمات الآنية إلى الاستدامة على المدى البعيد.

الفصل السابع، «الحوكمة الإقليمية الشاملة»، يناقش الانتقال من الحروب الباردة الإقليمية إلى بناء أنظمة تعاونية. ويستعرض مبادرات وتجارب إقليمية، منها منصة جيران العراق 2003-2008 ومباحثات السلام بين سوريا و(إسرائيل) برعاية تركية 2008 والبرنامج النووي الإيراني واتفاقية طهران 2010 برعاية تركيا والبرازيل، لاستخلاص الدروس والتحديات. ولا يتعامل مع هذه الأمثلة باعتبارها وصفات جاهزة، بل بوصفها تجارب تكشف صعوبة بناء الثقة وأهمية استمرار التفاوض. ويعرض بعد ذلك عناصر العمل الإقليمي، مثل الأمن المشترك، والحوار السياسي، والترابط الاقتصادي، والتعددية الثقافية والتعايش، ويطرح إمكان وضع خطة عمل لنظام إقليمي في الشرق الأوسط.

ويشير هذا الفصل إلى أن المبادرات المحدودة تكتسب قيمة حين تتحول إلى مسارات متواصلة، ويجري توسيعها لتشمل أطرافاً ومصالح متعددة. فالحوار وحده لا يكفي ما لم يصاحبه تعاون عملي ومنافع متبادلة، كما أن الترتيبات الأمنية تحتاج إلى أرضية سياسية واقتصادية وثقافية تعزز استمرارها.

الفصل الثامن، «الحوكمة العالمية الشاملة: نموذج جديد للنظام العالمي»، يعود إلى المستوى العالمي، فيتناول النظام السياسي والاقتصادي والثقافي، وإشكالية توازن القوى متعدد الأقطاب. كما يبحث التحديات المنهجية التي تواجه إصلاح الأمم المتحدة وإمكان إطلاق إصلاح فعّال، ويطرح الحاجة إلى خطة عمل عاجلة لمعالجة صدمات النظام الدولي وإعادة بناء مؤسسات أكثر قدرة على الاستجابة. ويختم هذا المسار بتأكيد أن الحوكمة العالمية تتطلب معالجة متزامنة لأبعاد القوة والاقتصاد والثقافة، حتى لا يبقى الإصلاح محصوراً في جانب واحد من جوانب النظام.

ويتصل هذا الفصل بما سبقه عبر تأكيد أن الإصلاح العالمي يبدأ من الاعتراف بالتعدد، ثم تحويله إلى مشاركة مؤسسية أكثر عدلاً وفاعلية. ولا ينفصل ذلك عن إصلاحات المستوى

الوطني والإقليمي؛ فالأنظمة تتأثر بعضها ببعض، وأي نموذج جديد يحتاج إلى تعاون بين الدول ومؤسسات قادرة على متابعة الالتزامات وتطويرها.

خاتمة العرض

يبني الكتاب مساره من تشخيص الأزمات بوصفها ارتدادات لزلزال أصاب النظام العالمي، إلى استشراف حوكمة أكثر شمولاً على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتتمحور أطروحته حول الحاجة إلى مؤسسات أكثر فاعلية، وقواعد أكثر اتساقاً، ومشاركة أوسع في إدارة الشأن العالمي. كما تربط فصوله بين استقرار الدولة الوطنية وتماسك الإقليم وفاعلية النظام الدولي، وتعرض مبادئ عملية يمكن أن يستند إليها تصور الحوكمة الشاملة.

وتضيف مقدمة الطبعة العربية العدوان على غزة بوصفه استشرافاً مبكراً للباحث واختباراً لهذه الفجوة وما أظهرته، بحسب المؤلف، من تفاوت في تطبيق القواعد الدولية ومحدودية الاستجابة المؤسسية. وبهذا يجمع الكتاب بين تفسير التحولات الكبرى واستشراف مسارات التعامل معها، واضعاً مستقبل النظام العالمي في إطار النقاش حول العدالة والشرعية والمسؤولية المشتركة.

وخلاصة العرض، أن «الزلزال النظامي» يصف تراكم أزمات تكشف اختلال النظام العالمي، ويدعو إلى إعادة بنائه على أسس أكثر شمولاً وعدالةً.

انتهى

مِنَ المَعْرِفَةِ ... إِلى الرُّشْدِ

تابعوا إصدارات المركز عبر منصات التواصل

www.alraialrashid.org

اضغط